



United Arab Emirates

المرأة في الإمارات العربية المتحدة:
مسيرة التقدم

المرأة

مقدمة

تُعد الإمارات العربية المتحدة مثالاً لقصة تطور سريع وناجح في المنطقة بأسرها. سواء من ناحية البنية التحتية للدولة وبتطور شعبها. ولعل هذا التطوير يتجسد على أفضل وجه في نمو الاقتصاد وبروزها كمشاركة ومساهمة في بناء نهضة أمتها. تقف المرأة الإماراتية التي تمثل 49.3% من إجمالي السكان وفق إحصاء عام 2005 في طليعة القوى العاملة في الدولة. سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص حيث ينمو دورها باضطراد. لقد حققت المرأة الإماراتية تقدماً وازدهاراً بفضل إلى التزام الحكومة بتمكينها وتحسين أحوالها. وبتواز مع نمو الدولة وتقدمها منذ تأسيس الاتحاد عام 1971. ويمكننا القول إنه بعد بداية تقليدية متواضعة. أضحت المرأة الإماراتية اليوم تمثل جزءاً حيويًا من القوى العاملة في الدولة و تساهم بفعالية في النمو والحكومة و الاقتصاد الإماراتي.

كيفية دفع هذا التطور إلى الأمام. كما يهدف إلى تسليط الضوء على ما حقته المرأة الإماراتية من تقدم وإجازات في مجالات التعليم والقوى العاملة والمشاريع الصغيرة بجانب تأثيرها في الساحة السياسية. هذا التقرير لا يمثل وسيلة عرض للمعلومات فقط. بل معياراً يُقاس على أساسه تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مستقبلاً.

تُبرهن المعلومات الواردة في هذا التقرير على أن الإمارات ما تزال تُقدم نموذجاً للمنطقة في الدعوة للتغيير والتنمية المنسجمة مع المصالح الوطنية. وباعتبارها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي.

هذا التقرير الصادر عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي يرسم الخطوط العامة للتطورات والتحديات التي ارتبطت بتقدم وضع المرأة في الدولة. وهو ينطلق من قناعة مفادها أن المرأة الإماراتية أصبحت تمثل اليوم قصة نجاح حقيقية تستحق الثناء. رغم وجود كثير من الانطباعات المسبقة والأفكار النمطية السائدة عن وضع المرأة في العالم العربي عموماً و الإمارات خصوصاً. إلا أن المرأة الإماراتية أثبتت أن مثل هذه الصورة النمطية لم يعد لها وجود في هذا البلد. يهدف هذا التقرير إلى توثيق وإبراز ونشر المعلومات التي تتناول كيفية تطور عملية تمكين المرأة الإماراتية منذ تأسيس الاتحاد، والتحديات التي واجهتها الحكومة في هذا الشأن. علاوة على طرح أفكار حول

المرأة الإماراتية: ملخص

التعليمية في التقرير أن إنجازات المرأة في التعليم قد وصلت إلى مستوياتها المستهدفة، بل تجاوزت الرجال في بعض الحالات. نتيجةً لرغبة المرأة القوية في أن تصبح مستقلة مادياً وناجحة مهنيًا. كما يوضح التقرير أنه بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، حققت الإمارات العربية المتحدة تقدماً في المجال الاجتماعي أيضاً. ووفقاً لمؤشر التنمية المتعلق بالجنسين في تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007، الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت الإمارات المرتبة 43 بين 177 دولة والمرتبة 29 عالمياً في "مقياس تمكين المرأة". وهي المرتبة الأولى على المستوى العربي¹.

وإذا كان التعليم يُمثل حجر الزاوية في نجاح أي مجتمع، فإن المرأة الإماراتية حققت تقدماً مبهراً في التعليم، إذ تشكل النساء نسبة 70% من خريجي الجامعات². تشارك النساء بنشاط على الساحة السياسية من خلال تمثيلهن في المجلس الوطني الاتحادي، ومشاركتهن في صياغة وتشكيل السياسة العامة، عبر دورهن الفاعل كوزيرات في مجلس الوزراء، ومن خلال حضورهن في مختلف الوزارات الاتحادية وهيئات الحكومة المحلية.

إن الفضل في تميز المرأة الإماراتية وإنجازاتها يعود إلى السياسات الواعية التي انتهجتها قادة الدولة، وهو تميز أصبح القاعدة الثابتة وليس الاستثناء. ورغم أن المرأة الإماراتية حققت نجاحاً كبيراً في عدد من المجالات، لازالت الحكومة تنظر إلى قضايا المرأة باعتبارها كجزء أكبر من "مشروعاً متواصلًا" بالغ الضخامة، وهي مصممة على مواصلة دعمها للمرأة حتى تحقق مزيداً من الرفعة.

1. الحماية الدستورية والقانونية

"المساواة، و العدالة الاجتماعية، و توفير الأمن و الطمأنينة، و تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من

كانت المرأة الإماراتية دائماً العمود الفقري للحياة الأسرية والبنية الاجتماعية في الدولة. ولا تزال تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على التراث الإسلامي والثقافة الوطنية للدولة. واليوم، مع تطور المجتمع الإماراتي وتقدم عملية التحديث الديناميكية طوال الأعوام الستة والثلاثين الماضية، تبني الحكومة رؤيتها الإستراتيجية بالنسبة للمرأة على إمدادها بالأدوات الضرورية التي تمكنها من التميز المهني، وتنشيط دورها وتفعيله في الخدمة العامة جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص، وضمان بقاء مسارات العمل كافة مفتوحة أمام مشاركتها إذا رغبت في ذلك، تعي الإمارات العربية المتحدة حقيقة أن من الضروري لمصلحة الوطن تمكين المرأة من المساهمة في عملية التطور وفقاً لقدراتها وأولوياتها.

ولقد أدى التزام المرأة الإماراتية وحماسها طوال الثلاثة عقود ونصف الماضية للاستفادة بقدر الإمكان من الفرص المتاحة، لتدعيم و تشجيع سياسات الحكومة وإستراتيجياتها للمساواة بين الجنسين، ونتيجةً لذلك، تفوقت بعض النسوة الإماراتيات وأصبحن رائدات في مجالات عملهن. ومع تواصل عملية التطور، لم يتوقف التغيير عند المرأة الإماراتية عبر الجيلين الأخيرين فحسب، بل إن النساء الإماراتيات قد أثن أيضاً في مجتمعهن بطرق متعددة وإيجابية. الأمر الذي مكنهن من بناء جسر بين القديم والجديد، دون التضحية بالتراث والثقافة التي تحدد الهوية الوطنية لمجتمعهن.

ولقد أشاد التقرير الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007، حول الأهداف الإنمائية للألفية، بالنتيجة الإيجابية للسياسات الإماراتية الساعية لتحقيق أهداف محددة في عدد من المجالات، بما فيها تمكين المرأة. كما أولى التقرير اهتماماً خاصاً بعدم تمييز التشريعات الإماراتية بين المواطنين على أساس الجنس فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف والخدمات المقدمة، تظهر المؤشرات

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (http://hdrstats.undp.org/countries/data_sheets/cty_ds_ARE.html)

² مكتب التعليم العالي والسياسات والتخطيط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هيئات التوظيف ومنشآت الصحة والرعاية الأسرية. علاوة على أن حقها في الميراث مكفول ومُصان وفقاً للمبادئ الإسلامية التي ارتكز عليها الدستور.

أتت التشريعات المعمول بها في الدولة لتفعيل الضمانات التي كفلها الدستور. فعلى سبيل المثال، ينص قانون العمل الاتحادي الإماراتي رقم (8) لعام 1980، على عدم التمييز بين الرجل والمرأة في الأجر، كما ورد في المادة 32 "يتعين إعطاء المرأة نفس الأجر المُعطى للرجل إذا كانت تؤدي العمل ذاته".

كما يسمح قانون الخدمة المدنية (المادة 55 و56) أيضاً بإجازة طويلة للمرأة لرعاية الطفل. وفي عام 2005 تم تعديل أحكام هذا القانون المنظمة للمتخصصات المالية الخاص بالأطفال والإسكان. لقد راعى القانون توفر الأمن الوظيفي للمرأة حيث يحظر على أصحاب العمل في الدولة طرد المرأة العاملة أو تهديدها بالطرد بسبب الحمل أو الولادة أو حضانه أطفالها. في العام 1999 قام المجلس الوطني الاتحادي بتعديل المادة (55) من قانون الخدمة المدنية و ذلك بمنح المرأة إجازة الوضع في القطاع العام بين شهرين وستة أشهر. وبحق للمرأة أن تتقاضى أجرها كاملاً في الشهرين الأولين، ثم نصف راتبها في الشهر الثالث والرابع، ثم يُحجب راتبها خلال الشهرين الأخيرين. كما نص القانون على أن المرأة تأخذ ساعة مدفوعة الأجر كراحة من العمل لإرضاع وليدها يومياً وطوال 18 شهراً.

تم التصديق على قانون الأحوال الشخصية من قبل مجلس الوزراء باستصدار قوانين جديدة تعالج قضايا تتعلق بحماية المرأة، إذ تشمل: التوجيه الأسري، الزواج، الطلاق، الحقوق الزوجية و التعويض على كافة المجالات الأساسية. هذا القانون معلق على مراجعة المجلس الوطني الاتحادي قبل نشره من قبل رئيس الدولة.

للمرأة المطلقة الحق في حضانه أطفالها ونقل هذه

دعامات المجتمع، و التعاضد و التراحم صلة و ثقى بينهم."

المادة 14 من دستور الإمارات العربية المتحدة

"جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي."

المادة 25 من دستور الإمارات العربية المتحدة

"يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع."

المادة 16 من دستور الإمارات العربية المتحدة

لا تأتي سياسية الحكومة من فراغ، بل إن الإيمان بحق المرأة في تبوء مكانتها في المجتمع، وأن تصبح شريكة فاعلة في عملية التطور، هو إيمان نابع من دستور الدولة ذاتها، الذي كفل مبادئ العدالة الاجتماعية الشاملة وفقاً للتعاليم الإسلامية. تعود هذه الرؤية في أصلها إلى عهد تأسيس الاتحاد وصياغة دستور الإمارات العربية المتحدة، وهو تراث الأب المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي سبق وأن قال ببساطة وحسم "يحق للمرأة أن تعمل في أي مكان شاءت". وكان الشيخ زايد مؤمناً بإمكانية عمل المرأة وإسهامها في المجتمع، بل إن هذا الأمر من صميم حقوقها وليس محاباة لها: "يحق للمرأة أن تشغل المناصب العليا مثل الرجل، وفقاً لقدراتها ومؤهلاتها".

تؤكد النصوص الدستورية السابقة أن المرأة تتمتع بنفس الوضع القانوني الذي يتمتع به الرجل، وتشغل المناصب التي يشغلها، وتحصل على التعليم، والرعاية الصحية، والخدمة الاجتماعية، وحقوق ممارسة المهنة المختلفة ذاتها، وتتمتع بالحقوق نفسها في الوصول إلى

المنال، بل أصبح حقيقة واقعة“
الشيخة فاطمة بنت مبارك، 30 نوفمبر 2002

”مكان بلا نساء، مكان بلا روح“
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، 18 ديسمبر 2006

تنظر الحكومة إلى تمكين المرأة باعتباره أمراً حاسماً في تحسين مستوى المشاركة السياسية في الدولة. فيتعين أن تكون المرأة في طليعة قيادة التغيير في المنطقة، ولا شك أن السياسات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين تكون أكثر مغزى عندما تكون المرأة قد أسهمت في العملية التشريعية. ولقد كان للإمارات سبق في المنطقة، فيما يتعلق بتمكين المرأة سياسياً خلال الأعوام القليلة الماضية، وبدأت النساء في الظهور بشكل أكبر على الساحة السياسية.

المثال جيد لنجاح الدولة في عملية التحديث هذه، يتمثل في الدور الرائع الذي أدته المرأة الإماراتية في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التاريخية في ديسمبر 2006، وهو مؤشر مهم يُبين كيف حققت الإمارات تقدماً كبيراً في مدة قصيرة من الزمن. لقد أثبتت المرأة الإماراتية خلال العملية الانتخابية قدرتها على الانتقال إلى الساحة السياسية ومنافسة الرجال على قدم المساواة. لقد استطاعت المرأة خلال العملية الانتخابية إجراء حملات مؤثرة في أرجاء الدولة وتناولن عدداً متنوعاً من القضايا، ابتداءً من الصحة والخدمة الاجتماعية، ومروراً بالتعليم والاقتصاد ومشكلات التركيبة السكانية والتوظيف والنقل، ووصولاً إلى إسكان المواطنين، وغيرها من القضايا الأساسية.

جدير بالملاحظات أن الذي مثلت النساء نسبة 17.7% من الهيئة الانتخابية، فإن عدد من خاض الانتخابات منهن بلغ 63 مرشحة من بين 452 مرشحاً و شكل ذلك مشاركة كبيرة للغاية في أرجاء الدولة كافة، و كشف التفاعل النسائي قبيل الانتخابات عن رغبة العديد منهن في المشاركة أيضاً، لأنهن سيتمكن من خلال دورهن هذا، من تمهيد الطريق أمام المشاركة السياسية للإماراتيات مستقبلاً.

الحضانة إلى أمها أو إحدى قريباتها من الدرجة الأولى، حتى يصل الطفل إلى سن معين تقرر محكمة الأسرة حينها مستقبل حضانه الطفل. وطبقا للقانون الاتحادي رقم 6 لعام 2001، يحق للمرأة المطلقة أو الأرملة أو التي تعول يتامى الحصول على الإعانة الاجتماعية.

تدعيماً لدور المرأة وفقاً للمعايير الدولية انضمت دولة الإمارات لعدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنساء والأطفال، وتتضمن ”اتفاقية إنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة“ (CEDAW)، وهي اتفاقية تشكل معياراً متقدماً للمستويات العليا من عدم التمييز. بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل التابع للأمم المتحدة و اتفاقية التمييز العنصري.

تواصل الحكومة خارج الاطار التشريعي بذل الجهود الضرورية لنشر المساواة بين الجنسين والعدالة في مؤسسات الحكومة كافة وتعزيزها، مع تركيز خاص على المدارس ووسائل الإعلام، وتواصل أيضاً عملها لإزالة الحواجز الاجتماعية والنفسية التي تقف حائلاً دون إشراك كامل للمرأة في القوى العاملة في القطاع الخاص و العام، ورغم ما تم تحقيقه من إنجازات، هناك وعي بأن عملنا قد بدأ لتوه، وأن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتحسين استراتيجياتها للمساواة بين الجنسين.

2. المشاركة السياسية

”الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، و وفقاً لأحكام القانون، والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها . ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها“.

المادة 35 من دستور الإمارات العربية المتحدة

”لم تعد إمكانية انضمام المرأة للمجلس الوطني الاتحادي، وتولي مناصب وزارية، مجرد حلم بعيد

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في فبراير 2008، بزيادة عدد الوزارات إلى أربعة.

الحكومة: حقائق سريعة 2008

الوزارات في الحكومة

- وزيرة التجارة الخارجية: الشيخة لبنى القاسمي
- وزيرة الشؤون الاجتماعية: مريم محمد خلفان الرومي
- وزيرة الدولة: د. ميثاء سالم الشامسي
- وزيرة الدولة: ريم إبراهيم الهاشمي

عضوات المجلس الوطني الاتحادي

- د. أمل القبيسي
- د. فاطمة المزروعى
- ميساء غدير
- فاطمة المري
- نجلاء العوضى
- د. عائشة الرومي
- علياء السويدي
- د. نضال الطنجي
- روية السماحي

النساء في السلطة القضائية

- خلود أحمد جوعان الظاهري

تبلغ نسبة النساء في السلك الدبلوماسي والمناصب الحكومية العليا 30% من موظفي الخدمة المدنية في الإمارات العربية المتحدة، بما فيها البعثات الدبلوماسية بالخارج، ويشغلن نسبة تبلغ 66% من إجمالي الوظائف في القطاع الحكومي.

استطاعت د. أمل القبيسي أن تكون أول امرأة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة تفوز بمقعد في المجلس الوطني الاتحادي. حيث تم انتخابها من قبل الهيئة الانتخابية لإمارة أبوظبي. لضمان تمثيل عادل للمرأة في المجلس عينت الحكومة ثماني مرشحات أخريات من الإمارات الست الباقية لعضوية المجلس الوطني الاتحادي. المكون من 40 عضواً، وبالتالي بلغت نسبة النساء 22.5% في المجلس - وهي نسبة أعلى بكثير من معدل نسبتهن في الدول العربية، البالغ 9.3% وأعلى من المتوسط العالمي البالغ 1.7%. مما لا شك فيه أن هذا التحرك الإيجابي من الحكومة، لضمان المشاركة السياسية للنساء في المجلس الوطني، قد أثمر في تمكين الإماراتيات من إثبات أنفسهن على الساحة الوطنية العامة.

في الوقت الحاضر تُسهم عضوات البرلمان الإماراتي بنشاط في اجتماعات المجلس. ولا شك أن النساء سيحققن نجاحاً انتخابياً أكبر في الانتخابات القادمة. يدعمهن ما حققته من إنجازات على الساحة العامة وما اكتسبته من خبرة مهنية. ومن هنا تأتي رغبة الحكومة ودعمها للعب المرأة دوراً قوياً في تطور الدولة وتقدمها. ورغم أن هذه الانتخابات كانت خطوة أولى تمهد لمشاركة أكبر، إلا أنها كانت مكسباً مباشراً للنساء، كما قالت إحدى عضوات البرلمان:

"اضطرت النساء في دول أخرى للقتال للحصول على حقوقهن السياسية، بينما تم منح الإماراتيات هذه الحقوق، ولذلك دعونا لا ننظر إلى هذه الحقوق كتحصيل حاصل أو كأمر مسلم به. يتعين علينا أن نتذكر أن كل حق تترتب عليه مسؤوليات وأنا سنعمل بجد لنرتقي إلى طموحات قادتنا ومجتمعنا". نجلاء العوضى، يونيو 2007³.

بجانب التعديل الذي جرى على وضع المرأة في المجلس الوطني الاتحادي تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار على أعلى مستوى من خلال التعديل الوزاري الذي أجره نائب رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي

3. النساء في القوى العاملة

” يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له وبهئية الظروف الملائمة لذلك“.

المادة 20 من دستور الإمارات العربية المتحدة

”كل مواطن حر في اختيار عمله أو مهنته أو حرفته في حدود القانون“

المادة 34 من دستور الإمارات العربية المتحدة

وفقاً للأرقام التي أعلنها مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات لعام 2005، تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع العام 40% و 18% في القطاع الخاص. و 29% كممثلات لمؤسسات متنوعة، و 7.6% أعمال حرة، وتشارك 7.3% في مشاريع مشتركة، ويعمل 6% كوسيطات في عالم الأعمال. لقد أصبح من الشائع بصورة متزايدة تأسيس النساء للأعمال التجارية. ووفقاً لأرقام عام 2006 أصبح بدولة الإمارات العربية المتحدة لأكثر عدد من سيدات الأعمال في المنطقة⁶.

يهيمن الوجود النسائي على بعض مجالات الوظائف التقليدية في الجماعات المواطنة و الغير مواطنة. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء 100% من معلمي مدارس رياض الأطفال، و 55% من معلمي المدارس الابتدائية، و 65% من معلمي المدارس المتوسطة والثانوية. وتشكل النساء الإماراتيات 40% من عدد العاملين في مجال التعليم وعلى الأقل 35% من العاملين في قطاع الصحة و 20% من العاملين في الشؤون الاجتماعية⁷. وسواء من بين المواطنات أو المغتربات، فهناك امرأة من بين كل ثلاثة أطباء وصيادلة وفنيين ومدراء، إضافة إلى شغلهن لنسبة تبلغ 80% من موظفي التمريض. وتماشياً مع هذا الاتجاه، لا تزال كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة الإمارات تجتذب النساء أكثر من الرجال.

وقد ازداد عدد النساء العاملات في مجال الإعلام بشكل كبير منذ أن وفرت المؤسسات الاتحادية مثل جامعة زايد وكليات التقنية العليا دورات دراسية متخصصة في مجال الاتصال وذلك في محاولة منها لإعداد المزيد من النساء للعمل المهني المتخصص في مجال صناعة الاتصال والإعلام

لقد ساهم فتح الدستور للباب أمام الحصول على فرص العمل في تمكين المرأة الإماراتية من المشاركة في نهضة مجتمعها جنباً إلى جنب الرجل. و تضاعفت إسهامات المرأة في دعم الاقتصاد بدرجة كبيرة من 9.6% عام 1986 إلى 33.4% عام 2007، بنمو يمثل نسبة 3.5% سنوياً⁴. وتمثل النساء حالياً نسبة تبلغ 59% من قوة العمل الوطنية الإماراتية في مجالات متنوعة تتراوح بين الهندسة والعلم والرعاية الصحية ووسائل الإعلام وتقنيات الكمبيوتر والقانون والتجارة والتدريس الجامعي والحكومة وصناعة النفط⁵. هذا التطور الإيجابي لم تكن ناجماً عن التحاق النساء بالتعليم بأعداد كبيرة فقط، بل أيضاً بسبب انفتاح المجتمع تجاه توظيف المرأة، والإدراك المتزايد بأن العمل لم يعد مصدراً للدخل وحسب، بل إنه يساهم أيضاً جزئياً في تحقيق الذات واكتساب مهارات حياتية جديدة. لا شك أيضاً أن النماذج النسوية التي تحثى بها قد تضاعف عددها تضاعفاً سريعاً في الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي شجع المرأة على تجاوز مجالات العمل التقليدية المنوطة بها.

4 عرض تقديمي من تقديم رجا الفروق رئيسة مجلس سيدات أعمال دبي "نساء الإمارات في الأعمال: لحة عن الماضي والحاضر والمستقبل" 2006

5 الإمارات العربية المتحدة لعام 2008: الكتاب السنوي، دار تريندنت برس، لندن 2008

6 عرض تقديمي من تقديم رجا الفروق رئيسة مجلس سيدات أعمال دبي "نساء الإمارات في الأعمال: لحة عن الماضي والحاضر والمستقبل" 2006

7 نفس المصدر السابق

العضوات، تؤدي النساء مهام متعددة تتنوع ابتداءً من البحث الجنائي ووصولاً إلى الرقابة الجمركية.

في مجال الفنون والثقافة، بدأت النساء أيضاً تحقيق إنجازات سريعة ومُبهره في مجالات كالفنون التشكيلية والسينما والتصميم والأدب ووسائل الإعلام و الكثير من غيرها. وتشغل النساء عضوية الهيئات المجالس الثقافية، منظمات لإستراتيجية الحكومة في مجالات الثقافة والفنون والموسيقى، ويعملن بنشاط في دعم التطور الثقافي الإماراتي، وهناك اعتراف بجهودهن في هذا المضمار.

4. التعليم

يُمثل التعليم القوة المحركة لتطور المرأة الإماراتية، حيث تفوقت فيه محلياً، ودولياً أيضاً، في إطار برامج الابتعاث التي تبناها الحكومة الإماراتية منذ قيام الاتحاد.

الحقيقة أن النساء يتفوقن على الرجال في جميع المستويات التعليمية في دولة الإمارات، وفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" فإن نسبة الإماراتيات بلغت 77% من طلبة الجامعة، و بذات تكون الإمارات قد "سجلت أعلى نسبة للنساء في التعليم العالي في العالم بأسره"⁸. تعتبر الأمم المتحدة الإمارات من بين أكثر الدول النامية تعليماً للمرأة.

ولقد ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي بصورة كبيرة، وذلك بعد بدايات متواضعة كانت فرص التعليم فيها قليلة، ففي العام الدراسي 1972-1973، كانت هناك 19 ألف فتاة فقط مسجلة في المدارس. وفي المقابل، ذكر الإحصاء الرسمي للسكان لعام 1975 أن هناك 3.005 امرأة حصلت على الدرجة

تهتم النساء أيضاً بالقضايا البيئية، وترأس المرأة الإماراتية منظمين من المنظمات الإماراتية غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة. هذا الإطار فتح في جامعة الإمارات المجال أمام الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية، وكانت باكورة الخريجين من النساء، الأمر الذي يوفر مصدراً مستقبلياً مهماً من المهنيين الإماراتيين المهتمين بإستراتيجية التنمية المستدامة التي تتبعها الدولة.

تولت المرأة زمام القيادة في وظائف غير تقليدية وقطاعات يهيمن الرجال عليها عادة. فأول إماراتية قائدة للطائرة في الهيئة العامة للطيران المدني، وأول قاضية في تاريخ الإمارات، يعدان نموذجين للدور الذي تؤديه المرأة في الدولة وتتبعه في تحقيق طموحاتها المهنية الأخرى. ولقد أدخلت تعديلات حديثة على قانون السلطة القضائية لتشمل حقوق تكافؤ الفرص للمرأة، وتتطلع الحكومة إلى دعم إحراز مزيد من التقدم لتعزيز إمكانية شغل المرأة لهذا المنصب الرفيع.

النساء الآن عضوات نشطات في المؤسسة العسكرية، حيث أقدمت الإمارات العربية المتحدة على تأسيس أول كلية عسكرية للبنات في منطقة الخليج، وهي الدولة الخليجية المتفردة بالسماح للمرأة بالانضمام إلى القوات المسلحة والشرطة. لقد أجز هذا التقدم الكبير أثناء حرب الخليج الثانية عندما عبرت النساء عن رغبتهن في تلقي التدريب العسكري الأساسي حتى يكن مستعدات للدفاع عن وطنهن. وتعمل النساء اليوم جنباً إلى جنب مع الرجال في مناصب الجيش كافة، باستثناء تلك المناصب المتعلقة بمعارك الخطوط الأمامية، وتخرجت الدفعة الأولى من النساء عام 1992 من كلية خولة بنت الأزور للتدريب، مشكلات أساس تكوين فيالق النساء الخاصة التي تتضمن الآن مئات من

8 استخدم برينس ووتر هاوس كوبر دراسة أعدها مركز مشكاة للدراسات والتدريب بمصر تحت عنوان "التعليم العالي في البلدان العربية: متطلبات سوق العمل والتنمية والبشرية" من إعداد الدكتور نادر فرجاني في عام 2005.

5. سيدات الأعمال والمشاريع الصغيرة

”تتمتع النساء في الإمارات بفرص متكافئة مثل الرجال، في العمل والاستثمار والتسهيلات المالية واللوجستية. لممارسة أعمالهن التجارية ومشاريعهن الخاصة في المجالات كافة. وبلغ رأس مال سيدات الأعمال ما يوازي 12.5 مليار درهم (حوالي 3.17 مليار دولار أمريكي) تم استثمارها في مجالات متنوعة، بما فيها التجارة وتمويل الصناعات والعقارات والسياحة والمعارض والإنشاءات والخدمات“.

وزيرة الشؤون الاجتماعية، مريم محمد خلفان الرومي، في مناقشة للجمعية العامة للأمم المتحدة، 8 مارس 2007، نيويورك

شجعت الحكومة مشاركة النساء في التنمية الاقتصادية وسط نمو سريع في أعداد سيدات الأعمال في المنطقة. فوفقاً لوزارة الاقتصاد، تُدير النساء ما يقرب من نصف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، وتمتلك 48 % منهن شركاتهن امتلاكاً كاملاً.

تم تأسيس مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات عام 2002، وهي شبكة من سيدات الأعمال والمهنيات والأكاديميات من أرجاء الدولة كافة، ويدعمها اتحاد غرف التجارة والصناعة. بلغ عضوات المجلس 12 ألف عضو. وقد نما بنسبة تقرب من 2 % سنوياً بين أعوام 2002 و2006، وتربو استثمارات أعضائه على 25 مليار درهم إماراتي (6.81 مليار دولار أمريكي) في مجالات متنوعة، منها التجارة والصناعة والتمويل والعقارات والسياحة والمعارض والإنشاءات والخدمات¹¹. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء في سوق أبوظبي للأوراق المالية 43 % من بين جميع المستثمرين، الأمر الذي يعكس التزامهن بأن يصبحن جزءاً من النشاط الاقتصادي¹².

الجامعية الأولى أو ما يوازيها. لقد تساوت نسبة تعلم الطالبات مع الطلبة عام 2007؛ فما يقرب من نصف الطلبة المسجلين في أكثر من 1.250 مدرسة في أرجاء الإمارات كافة كنّ إناثاً. أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي فهناك ما يقرب من 75 % من طلاب جامعة الإمارات إناث؛ بل بلغت نسبتهم ثلاثة من كل خمسة طلاب يتبعون نظام التعليم العالي العام. وفي المتوسط، بلغت نسبة الإناث 62 % من طلاب التعليم العالي و70.4 % من إجمالي خريجي الجامعات⁹.

من الجدير أنه من بين 278 طالبا مواطناً تخرج من الجامعات الأجنبية في العام الدراسي 2008/2007 بلغت نسبة الإناث 46 % . وبلغت نسبتهم 48 % من طلاب البكالوريوس و38.3 % من طلاب الماجستير و55% من حاملي درجة الدكتوراه¹⁰. في عام 2005، قلت نسبة الأمية بين النساء إلى 2.4 % مقارنة بـ 10 % بين الرجال. ومتوسط 50 % في العالم العربي. كما أن نسبة التسرب من التعليم لا تتجاوز 2.1 % في العام الدراسي 2007/2006. فوفقاً لمسح أجرته هيئة ”تنمية“، وهي هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، فإن فتيات جامعة الإمارات غالباً ما يلتحقن بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربية والعلوم والطب والعلوم الصحية وتقنية المعلومات والأعمال والاقتصاد بالإضافة إلى أنظمة الغذاء.

في سبيل تطوير معايير التعليم الكلي في الدولة، خصصت الحكومة قرابة 25 % من الميزانية الاتحادية لعام 2007 لقطاع التعليم، أي ما يوازي 6.98 مليار درهم إماراتي (1.9 مليار دولار أمريكي). وهي زيادة خمسة أضعاف عما كانت عليه ميزانية التعليم عام 1994 التي كانت 1.7 مليار درهم إماراتي. هذه الأرقام لا تتضمن الإنفاق الحكومي المحلي بإسهاماته الكبيرة في قطاع التعليم الخاص.

9 وزارتي التعليم والتعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة

10 هيئة الاعتماد الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

11 الإمارات العربية المتحدة لعام 2008 : الكتاب السنوي ، دار تريدينت برس، لندن 2008

12 دليل مجلس سيدات أعمال أبوظبي (2005)

6. الجمعيات النسائية

هناك عدد من المؤسسات المخصصة التي تمثل مصلحة المرأة في الإمارات من أهمها:

الاتحاد النسائي العام

إن الدور الينّاء والحيويّ الذي يؤديه الاتحاد النسائي العام، الذي أسس عام 1975 بقيادة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، قرينة الرئيس الراحل المغفور له الشيخ زايد بن آل نهيان - بعد تأسيس الاتحاد بسنوات قليلة - كان ولا يزال حاسماً في تمكين المرأة والارتقاء بها. فلقد ظلّ الاتحاد النسائي العام لاعباً أساسياً في إستراتيجية الحكومة الهادفة إلى خلق بيئة داعمة وممكنة للمرأة في المجتمع. فهو اتحاد تم تأسيسه بهدف الجمع بين جمعيات المرأة في الدولة كافة تحت مظلة واحدة.

ومنذ تأسيس الاتحاد النسائي العام الممول حكومياً، اهتم بكثير من القضايا التي تشغل المرأة والطفل والأسرة. وأدى دوراً فاعلاً في نشر برامج تعليم القراءة والكتابة في أرجاء الدولة كافة. يعمل المجلس على توفير عدداً من الجمعيات التي تُقدّم التدريب المهنيّ، وخدمات الالتحاق بالوظائف، وخدمات التوسّط بين الأسر لإصلاح ذات البين. كما يعمل ويواصل المجلس على تأدية دور بالغ الأهمية في تسهيل الاستقلال المادي للمرأة عن طريق تأسيس المشاريع التجارية الصغيرة. كما لدى الاتحاد برنامج من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية. علماً أن الاتحاد النسائي العام هو هيئة مستقلة بذاتها، ولها ميزانية خاصة، وتمارس عملها من خلال اللجان المتنوعة التي تُنفّذ الأنشطة التابعة لها.

من بين واجباته الكثيرة، يتحمل الاتحاد النسائي العام مسؤولية تقديم قوانين جديدة أو اقتراح تعديلات على القوانين القائمة. ويُشرف على الأبحاث التي تتعلق بالمرأة ويُقدّم توصيات إلى الوزارات والهيئات الحكومية

لأجل التركيز على دور المرأة في التنمية، نظّم المجلس، بدعم من غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، منتدى الاقتصاد العالمي للسيدات في أبوظبي، في نوفمبر 2007، من حوالي 1000 مشاركة في المنتدى، كانت هناك سيدات أعمال، وممثلات للوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، وغرف التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال. بالإضافة إلى الجمعيات النسائية واللجان الوطنية الخاصة بالمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى.

تُشرف مجموعة سيدات أعمال أبوظبي على تفعيل عدد من مبادرات التدريب الكبرى بالتعاون مع شركاء التجارة والتعليم، وذلك من أجل توفير تجربة عمل ذات قيمة للنساء وتشجيعهن على إطلاق المشروعات الصغيرة. كما يقدم مجلس سيدات أعمال أبوظبي المساعدة للإماراتيات في المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة - ابتداءً من دراسات الجدوى وانتهاءً بتقديم المشورة في جميع النواحي، ومن تأسيس الأعمال إلى تمويل المشروعات.

لقد أطلقت وزارة التجارة الخارجية نشرة في مايو 2008 بتوجيه من سمو الشيخة لبنى القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية، تحت عنوان: "بزوغ النساء الإماراتيات كقوة اقتصادية". وتهدف هذه النشرة إلى إبراز وعرض إنجازات المرأة الإماراتية، بما في ذلك عرض مفصل لمسيرة الشخصيات البارزة ونماذج دور المرأة في القطاعات الإماراتية المختلفة.

مؤسسة التنمية الأسرية

ترأس صاحبة السمو الشيخة فاطمة بنت مبارك مؤسسة التنمية الأسرية التي تأسست سنة 2006 والتي تعمل في التعاون مع الهيئات المحلية والاتحادية، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، حيث تمارس مؤسسة تنمية الأسرة أعمالها من خلال شبكة مكثفة من الفروع التابعة لها من أجل تحقيق الأهداف التي تصبو إليها و أهمها:

- جميع الأمور التي تتعلق بالتنمية الشاملة وتعزيز الأسرة كلها، من أجل تحقيق أهداف تنمية الأسرة والمرأة والطفل.
- تطوير وسائل وآليات رعاية بالأسرة، ومن ثمّ، الجمع بين العمل العام والخدمة الاجتماعية.
- التنسيق مع الأطراف المعنية من أجل تبادل المعلومات والخبرات.

مؤسسة دبي للمرأة

هناك منظمات أخرى أدت دوراً إيجابياً في تعزيز دور المرأة في الدولة، وفي هذا السياق تعد مؤسسة دبي للمرأة، المشكّلة حديثاً، مثالا حياً على ذلك، حيث بدأت أعمالها في نوفمبر 2006 برئاسة صاحبة السمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، لقد أوضح بيان مهمّة مؤسسة دبي للمرأة الأهداف والغايات المرجوة، والمتمثلة في "الإسهام في سياسة صنع التنمية الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية بهدف خلق الفرص لإشراك المرأة الإماراتية في عملية تنمية وطنها".

أطلقت مؤسسة دبي للمرأة على نحو لافت للنظر عدة مبادرات طرحتها منذ تأسيسها، منها "برنامج قيادة المرأة الإماراتية"، بهدف وضع برنامج متخصص لتدريب القادة المستقبليين من النساء الإماراتيات وصقل مهارتهن، وإدراكاً لأهمية خلق قاعدة بيانات

المعنية، ففي السياق نفسه، أدى الاتحاد النسائي العام دوراً فاعلاً في إنجاز مشروع الخدمة الوطنية الجديد لعام 2001، حيث مدد إجازة الوضع وقانون تأسيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة عام 2003، وكان الإتحاد النسائي ذو تأثير فعّال أيضاً في مراجعة مسودة قانون الأحوال الشخصية المنظم للعلاقات الأسرية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاتحاد النسائي العام دوراً مؤثراً في شؤون المرأة على المستويين الإقليمي والدولي، ويحافظ على روابط قوية مع المنظمات النسائية عربياً ودولياً، فهو عضو في الاتحاد العربي للمرأة والاتحاد الدولي للمرأة ومنظمة الأسرة الدولية، وشارك الاتحاد النسائي العام في جميع المؤتمرات النسائية العالمية التي رعتها الأمم المتحدة طوال العقود الماضية، وبلغت ذروتها في بكين عام 1995، وهو أكبر مؤتمر في تاريخ الأمم المتحدة، ومن ثمّ، ركّز الاتحاد النسائي العام جهوده على المعايير الضرورية على المستوى الوطني لتفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولتفعيل التوصيات الصادرة عن إعلان بكين.

وفي هذا السياق، يساهم الاتحاد النسائي العام بشكل كبير في الإستراتيجية الوطنية للارتقاء بالمرأة، وهي مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وعدد من الهيئات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية، وكان الغرض من هذه الإستراتيجية في تفعيل دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في التعليم والاقتصاد والمعلومات والعمل الاجتماعي والصحة والتشريع والبيئة والمجالات السياسية والتنفيذية. بالإضافة إلى رفع مستوى النقاش حول مشاركة المرأة إلى أفق جديد.

يؤدي الاتحاد النسائي العام أيضاً دوراً مؤثراً في مساعدة النساء على تأسيس المشروعات الصغيرة، ففي عام 2007 على سبيل المثال، أطلق الاتحاد برنامجاً مُول من قبل منظمة "نساء في التكنولوجيا" في الولايات المتحدة، حيث يوفر التدريب لسيدات الأعمال الطموحات.

ما الخطوة التالية؟

لا تعتزم الإمارات العربية المتحدة التوقف عند سياسات تمكين المرأة بعد النجاح الذي حققته حتى وقتنا الحاضر. بل تعمل على مواصلة العمل بالاستراتيجيات التي استعرضها هذا التقرير و العمل على تطويرها. بالمشاركة مع القطاع الخاص. الذي يلقي التشجيع لدعم المرأة وفقاً لمدارستها لتتبوأ المناصب التنظيمية القيادية. تُعد الإمارات العربية المتحدة لاتخاذ خطوة جديدة في عملية تمكين المرأة لتكون نموذجاً يُحتذى به من الدول الأخرى في المنطقة.

رغم عدم وجود نظام جديد الحصص للمرأة في الدولة. سواءً في القطاع الحكومي أو الخاص. إلا أن قادة الإمارات يؤمنون بأن التمييز الإيجابي تجاه المرأة. والتشجيع الفعّال لدخولهن المجالات التي كان يسيطر عليها الرجال سابقاً. هي خطوة أولية أساسية في الطريق إلى مجتمع متساو تستطيع النساء أن تثبت جدارتهن في المهن التي اخترنها.

لقياس تطور وارتقاء النساء في المجتمع وتحديد أثر السياسات الحكومية. تعاونت مؤسسة دبي للمرأة مع مركز إحصاء دبي وتعهدت ببدء جمع البيانات المتعلقة بوضع المرأة وإجراء مسوحات خاصة بهذا الشأن.

في خطوة أخرى، أطلقت مؤسسة دبي للمرأة خطة استراتيجية خمسية في فبراير 2008 لتعزيز دور المرأة في اقتصاد الدولة من خلال سن تشريعات جديدة من شأنها مساندة المرأة في جميع المجالات. و التركيز على البعد الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق ببناء أجيال جديدة من المواطنين الإيجابيين الذي بإمكانهم العمل لتحقيق رفاهيتهم من جهة وتطوير الدولة من جهة أخرى. و جدير بالذكر أن مؤسسة دبي للمرأة تدار بواسطة مجلس يتألف بأكمله من النساء اللواتي يتمتعن بخبرة واسعة في الحكومة والقطاع الخاص.

7. حماية النساء

أثمر النهج الشمولي. الذي تتبعه الحكومة بخصوص قضايا المرأة. عن إجراءات جديدة لمساعدة النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. وإهمال الأسرة. وغيرها من المشاكل الاجتماعية. فمنذ سبتمبر 2007. يقدم ملجأ دبي للنساء والأطفال الدعم والرعاية النفسية لضحايا من جميع الجنسيات والخلفيات العرقية. بما فيهم ضحايا العنف المنزلي والاعتداءات الجسدية أو ضحايا جرائم مثل الاتجار بالبشر. بالإضافة إلى وجود منظمات أخرى توفر خدمات اجتماعية ماثلة مثل مركز الدعم الاجتماعي بشرطة أبوظبي وإدارة رعاية حقوق الإنسان في شرطة دبي.

لقد اعتمدت الحكومة أيضاً إنشاء ملجأ جديد لضحايا الاتجار بالبشر في أبوظبي في يناير 2008. وهو جهد تعاوني بين جمعية الهلال الأحمر واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ليكون هذا الملجأ بمثابة نموذج مبدئي للملاجئ الأخرى في أرجاء الدولة كافة. وترأس ملاجئ دبي وأبوظبي نساء إماراتيات يتمتعن بخبرة سنوات طويلة في القطاع الحكومي والخاص على حد سواء.

